

التَّرْخِيمُ^(١)

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتلينه، وفي الاصطلاح: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص قوله:

٦٠٩- تَرْخِيمًا أَحَدُفَ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَا سَعَا فَيَمَنَ دَعَا سَعَادًا

يعني: أن المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره. ثم مثل ذلك بقوله: (كَيَا سَعَا فَيَمَنَ دَعَا سَعَادًا) فـ (آخر المنادى) مفعول بـ (احذف) و(ترخيمًا) أجاز في نصبه الشارح أن يكون مفعولا له فيكون التقدير: احذف لأجل الترخيم، أو مصدرًا في موضع الحال فيكون التقدير: احذف في كمال كونك مرحمًا، أو ظرفًا على حذف مضاف فيكون التقدير: احذف وقت الترخيم، وزاد المرادي وجهًا رابعًا وهو أن يكون مفعولا مطلقًا قال: وناصبه (احذف) لأنه يلاقيه في المعنى وفيه نظر لأن الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى، ويحتل عندي وجهًا خامسًا وهو أن يكون مفعولًا مطلقًا وعامله محذوف والتقدير: رخم ترخيمًا.

وقوله (كَيَا سَعَا فَيَمَنَ دَعَا) أي في قول من دعا فهو على حذف مضاف، والمراد بدعا نادى. ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال:

٦١٠- وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أُتِّتَ بِهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِمَا

يعني: أنه يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثًا بالهاء مطلقًا أي من غير شرط من الشروط المذكورة في غير ذي التاء فيرخم علما نحو قوله^(٢): [الطويل]

(١) التَّرْخِيمُ مُحْتَصٌ بِالنَّدَاءِ؛ لِأَنَّ التَّرْخِيمَ أَمْرٌ مُلَبِّسٌ، وَإِنَّمَا صِيرَ إِلَيْهِ إِيدَانًا بِأَنَّ الْمُنَادَى لَهُمْ مَهْمٌ، وَلَا يُمَكِّنُ تَأْخِيرَهُ رَيْثِمًا يَتَمُّ اسْمُ الْمُنَادَى، وَالْإِنْسَانُ فِي حَالَةِ النَّدَاءِ أَكْثَرُ انْتِبَاهًا لِاسْمِهِ مِنْهُ لَا فِي حَالَةِ النَّدَاءِ، فَيَكُونُ الْبَاسُ فِي حَالَةِ النَّدَاءِ أَقْلٌ؛ إِلَّا إِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ فَرُخِمَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ مِنْ [الوافر]: وَأَضْحَتَ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا

قَالَ جَارُ اللَّهِ: (وَلَهُ شَرَائِطٌ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ عَلَمًا، وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُضَافٍ، وَالثَّلَاثَةُ: أَنْ لَا يَكُونَ مَنْدُوبًا وَلَا مُسْتَعَانًا، الرَّابِعَةُ: أَنْ تَزِيدَ عِدَّتَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ). [التخميم: ٢٨٢/١]

(٢) قائله: هو امرؤ القيس.

وعجزه:

وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملني

اللغة: "أفظم" فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة من عدرة "أزمعت" عزمت ووطنت نفسها "صرمي" هجري وقطيعي "أجملي" أحسني.

المعنى: ترفقي بي يا فاطمة واتركي الدلال وإظهار الحجر، وإن كنت قد اعترمت هجري حقا، ووطنت نفسك عليه، فأحسني في ذلك.

أَفَاطِمَ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ

ونكرة نحو^(١): [الرجز]

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَزِيرِي

وثلاثيا نحو: يا حول في حولة. وثنائيا نحو نحو: يا ثب في ثبة. ثم بين حكم ما قل التاء المحذوفة للترخيم فقال: (وَالَّذِي قَدْ رُحِّمًا).

٦١١ - بِحَذْفِهَا وَفَرُّهُ بَعْدَ وَاحْظُلَا تَرْحِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا

يعني: أنك إذا حذفت الهاء للترخيم وفر ما بقي بعد حذفها من الاسم المرخم أي لا تحذف منه شيئاً ولا تغيره. و(الذي) مفعول بفعل مضمر يفسره (وفره) و(بمحذوفها) متعلق برخم، و(بعده) متعلق بـ (وفره). ولما فرغ من ترخيم ذي الهاء شرع في ترخيم المجرد منها فقال: (وَاحْظُلَا.. تَرْحِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا) يعني أن ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط أشار إلى الأول منها بقوله:

٦١٢ - إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ

فشمل (الرباعي) فما فوق الأصول كجعفر.

والثلاثي المزيد كيعمار، وشمل قوله: (فما فوق) الخماسي الأصول كفرزدق. والمزيد كسموع، والسداسي والسباعي ولا يكونان إلا مزيدين نحو: مستخرج واشهيباب. وفهم منه أن الثلاثي لا يرخم وهو شامل للمتحرك الوسط نحو: والساكن نحو: عمرو.

الإعراب: "أفاطم" الهمزة للنداء وفاطم منادى مرخم بحذف التاء "مهلاً" مفعول مطلق منصوب بمحذوف "بعض" مفعول به لمحذوف أيضاً، أي دعي بعض "هذا" مضاف إليه "التدليل" بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة "وإن كنت" شرط وفعله والتاء اسم كان "قد أزمعت صرمني" الجملة خبر كان "فأجملني" الفاء واقعة في جواب الشرط، وأجملني فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل.

الشاهد فيه: قوله "أفاطم" فهو اسم مؤنث مرخم بحذف التاء.

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٦٧/٢، وابن هشام ٢٧٦/٣، والمغني ٩/١، وسيبويه ٢/١٧٢.

(١) هذا بيت من الرجز المشطور، وبعده:

سَبْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

و(جار): مرخم جارية. و(العذير): الأمر الذي يحاوله الإنسان مما يُعذر عليه إذا فعله.

والشاهد فيه: (جَار) حيث رُحِّمَ بحذف تاء التأنيث.

انظر: الكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١، والمقتضب ٢٦٠/٤، والصَّحاح (عذر) ٤٧١/٢، والتبصرة ٣٦٨/١، وأمالي ابن الشجري ٣١٥/٢، وشرح المفصل ١٦/٢، ٢٠، وابن التاظم ٥٩٧، وأوضح المسالك ١٠٢/٣، والخزانة ١٢٥/٢، والديوان ٢٢٧.

ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله: (العلم) يعني أن المنادى لا يرحم إلا إذا كان علماً، وشمل علمية الشخص نحو: جعفر، وعلمية الجنس نحو: أسامة، وفهم منه أن النكرة لا ترحم.

ثم أشار إلى الشرط الثالث فقال: (دُونَ إِضَافَةٍ) فلا يرحم المضاف ولو كان علماً، وشمل الكنية كأبي بكر وغيرها كعبد شمس.

ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله: (وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ) يعني أن المراكب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه نحو برق نجره.

وفهم منه أن المركب تركيب مزج لا يمتنع ترخيمه لتخصيصه المنع بذوي الإسناد فتقول في معدي كرب: يا معدي.

وقوله (وَاحْظُلًا) فعل أمر من حظل يحظل بالطاء المعجمة بمعنى امنع وألفه بدل من نون التوكيد الحقيقية، و(ترخيم) مفعول به (احظلا) و(ما) موصولة وصلتها (خلا) و(من) متعلق به (خلا) و(إلا) استثناء، و(الرباعي) منصوب على الاستثناء، و(ما) معطوف بالفاء على الرباعي وهو موصولة وصلتها (فوق) وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه فما فوقه أي فوق؟ (العلم) عطف بيان على (الرباعي) و(دون إضافة) متعلق بمحذوف على أنه حال من الرباعي، و(إسناد) معطوف على (إضافة) و(متم) نعت لـ(إسناد) وهو اسم مفعول من أتمت.

ثم قال:

٦١٣- وَمَعَ الْآخِرِ اخْذَفِ الَّذِي تَلَا إِنَّ زَيْدًا لَيِّنًا سَاكِنًا مُكْمَلًا

يعني: أنك إذا رحمت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضاً الحرف الذي قبل الآخر لكن بأربعة شروط، أشار إلى الأول منها بقوله: (إن زيد) أي إن كان زائداً، فلو كان غير زائد لم يحذف نحو مختار ومنقاد لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول: يا مختار ويا منقا.

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (ليناً) أي ذا لين، وشمل حرف اللين الألف نحو شمال، والواو نحو منصور، والياء نحو قنديل، فلو كان حرفاً صحيحاً لم يحذف، وشمل المتحرك نحو سفرجل، والساكن نحو قمطر فتقول فيهما: يا سفرجل ويا قمط.

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (ساكناً) يعني أن يكون حرف اللين ساكناً، فلو كان متحركاً لم يحذف نحو هبيخ وقتور فتقول فيهما: يا هبي ويا قنو بغير حذف.

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (مكملاً).

٦١٤- أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا وَالْخُلْفُ فِي وَآوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَشَحُّ قَفِي

يعني: أن يكون حرف اللين المذكور رابعا فما فوق، وشمل الرابع نحو منصور. والخامس نحو مصاييح مسمى به. والسادس نحو استخراج مسمى به أيضا. وفهم منه أنه لو كان ثالثا لم يحذف نحو عماد وسعيد وثمود، فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففي حذفه خلاف أشار إليه بقوله: (وَالْحُلْفُ فِي.. وَأَوْ وَيَاءَ بِهِمَا فَتَحُّ قُفِي) يعني أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو فرعونَ وغرنيقَ ففي حذفه مع الآخر خلاف، فمن حذف قال: يا فرع ويا غرن، ومن لم يحذف: يا فرعو ويا غرين.

وقوله: (ومع الآخر) متعلق بـ (احذف) وصلة (الذي تلا) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف وفي (تلا) فاعل مضمر عائد على الآخر، و(الذي) صفة محذوف والتقدير: احذف مع الآخر الحرف الذي تلا، الآخر، وقوله (إن زيد) شرط محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه، و(لينا) حال من الضمير المستتر في (زيد) وهو مخفف من لين، و(ساكنا) نعت للين، و(مكملا) نعت بعد نعت، و(أربعة) مفعول بـ (مكملا) و(صاعدا) معطوف على (أربعة) وإعراب ما بقي واضح.

ثم قال:

٦١٥- وَالْعَجْزَ احْدَفَ مِنْ مُرْكَبٍ وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمَرُو نَقَلْ

يعني: أن المركب تركيب مزج يحذف عجزه وشمل ما آخره وبه نحو سيبويه، وما ليس آخره وبه نحو بعلبك، وما سمي به من العدد المركب نحو خمسة عشر فتقول: يا سيب ويا بعل ويا خمسة. وأما المركب تركيب إسناد فإشار إليه بقوله: (وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ) قد تقدم في شروط الترخيم أن لا يكون جملة في قوله وإسناد متم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه في باب الترخيم، وذكر هنا أنه جائز بقلة.

ثم أشار بقوله: (وَذَا عَمَرُو نَقَلْ) إلى ترخيمه نقله عمرو يعني به سيبويه وهو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي وكنيته أبو بشر، ولم يذكر الناظم سيبويه في هذا الرجز إلا في هذا الموضع ولم يذكر بلقبه المشهور وهو سيبويه، وإنما نقله سيبويه في باب النسب قال: تقول في النسب إلى تأبط شرا تأبطي، لأن من العرب من يقول: يا تأبط، وكأنه إنما منعه في باب الترخيم لكونه لم يعتمد على هذه اللغة لقلتها.

ثم اعلم أن في الترخيم لغتين وقد أشار إلى إحدهما فقال:

٦١٦- وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُدِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمَلْ بِمَا فِيهِ أَلْفٌ

يعني: أنك إذا نويت المحذوف للتخيم فاترك الحرف الذي قبله على حالته قبل الحذف، واستعمله كما كان قبل الحذف، وتسمى هذه اللغة لغة من نوى ولغة من ينتظر. وشمل قوله: (بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُدِفَ) منه حرف جر نحو: يا جعفر في جعفر، وما حذف منه حرفان نحو: يا مرو في مروان، وما حذف منه كلمة نحو: يا بعل في بعلبك، وشمل

الباقى ما كان ساكنا نحو: يا قمط في قمطر، ومضموما نحو: يا منص في منصور، ومكسورا نحو: يا حار في حارث. ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال:

٦١٧- وَأَجْعَلُهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَّمَا

أي: اجعل الحرف الذي قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول في قمطر وفي جعفر: يا قمط ويا جعف، وفي حارث يا حار، وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو، والضمير في اجعله عائد على الحرف الذي قبل المحذوف وكما في موضع المفعول الثاني لاجعله، والظاهر أن ما في قوله (كما) زائدة و(لو) مصدرية والتقدير ككون الآخر متمما وضعاً، وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله: كما لو الا عدما.

ثم أشار إلى ما يظهر فيه الفرق بين اللغتين فقال:

٦١٨- فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي تَمُودَ يَا تَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

يعني بالأول لغة من نوى فتقول على اللغة الأولى في ترخيم (تمود يا) تمود، لأن الواو في حشو الكلمة لنية المحذوف. وتقول على لغة من لم ينو (يا ثمي) بالياء لعدم النظير، إذ ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة، فتقلب الواو ياء والضممة كسرة، كما فعلوا في أدل جمع دلو وأصله أدلوا فقلبوا الواو ياء والضممة كسرة.

ثم أشار إلى مثالين مبنيين على اللغتين فقال:

٦١٩- وَالْتَرَمِ الْأَوَّلِ فِي كَمَسَلِمَهْ وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسَلِمَهْ

(الأول) هو لغة من نوى، فإذا رحمت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بالتاء الفارقة بين المؤنث والمذكر قلت: يا مسلم بفتح الميم الأخيرة على لغة من نوى، ولا يجوز أن ترخمه على لغة من لم ينو فتقول: يا مسلم لثلا يلتبس بالمذكر، وأما نحو مسلمة بفتح الميم الأولى مما ليست فيه التاء فارق فيجوز فيه الوجهان فتقول: يا مسلم بفتح الميم، ويا مسلم بضمها، والأول صفة لمحذوف والتقدير: والتزم الوجه الأول.

ثم قال:

٦٢٠- وَلَا ضَرْارَ رَحْمُوا دُونَ نَدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلِحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

يعني: أنه يجوز الترخيم في غير النداء للضرورة، وفهم منه أنه لا يكون في الاختيار، وقوله: (مَا لِلنَّدَا يَصْلِحُ) يعني أنه لا يرخم في غير النداء إلا ما كان صالحاً للنداء أي لمباشرة حرف النداء نحو أحمد، فلو كان الاسم لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يرخم في ضرورة ولا في غيرها نحو الرجل، وفهم من إطلاقه أنه يرخم على اللغتين السابقتين، أما ترخيمه على لغة من لم ينو فمجمع عليه، وأما على لغة نوى فمختلف فيه.